

Distr.: General
28 August 2007
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون

البند ٥٦ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

التنمية المستدامة

متابعة وتنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من
أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية**

تقرير الأمين العام

موجز

يُقدّم هذا التقرير عرضاً للجهود التي بذلت على المستوى الوطني والمستويين الإقليمي والدولي من أجل تنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. والتقرير يتضمن معلومات عن أحدث المبادرات التي تهدف إلى تشجيع دمج استراتيجية موريشيوس في الخطط الإنمائية للدول الجزرية الصغيرة النامية، وكذلك عن الجهود الرامية إلى تعبئة الموارد من أجل زيادة فعالية الدعم المقدم إلى البرامج الإقليمية والوطنية؛ والتدابير التي يجري اتخاذها من جانب الوكالات ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة؛ والأنشطة التي يقوم بتنفيذها المجتمع الدولي الأوسع نطاقاً، بما يشمل المجتمع المدني، لدعم تلك الدول.

* A/62/150.

** تأخر تقديم التقرير بسبب الحاجة إلى إدراج إسهامات من شتى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.



المحتويات

الفقرات الصفحة

أولا -	مقدمة		٢-١	٣
ثانيا -	الإجراءات الرامية إلى تعزيز تنفيذ استراتيجية موريشيوس		٥٧-٣	٣
ألف -	الاستعراض المواضيعي الذي أجرته لجنة التنمية المستدامة		٧-٣	٣
باء -	إدماج استراتيجية موريشيوس للتنفيذ		١٣-٨	٥
جيم -	الدعم المقدم من الأمانة العامة		١٥-١٤	٧
دال -	التعاون والاستجابة من جانب منظومة الأمم المتحدة		٣٨-١٦	٧
هاء -	الإجراءات المتخذة على الصعيدين الإقليمي والوطني		٥٢-٣٩	١٥
واو -	الدعم الدولي		٥٧-٥٣	١٩
ثالثا -	الاستنتاج		٦٠-٥٨	٢١

أولا - مقدمة

١ - رحّبت الجمعية العامة في قرارها ١٩٦/٦١ بتجديد المجتمع الدولي التزامه بتنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وحثت الجهات صاحبة المصلحة على أن تتخذ، في الوقت المناسب، إجراءات لتنفيذ إعلان موريشيوس^(١) واستراتيجية موريشيوس للتنفيذ^(٢)، بما في ذلك مواصلة إعداد وتنفيذ مشاريع وبرامج محدّدة. والجمعية العامة شجّعت على تنفيذ مبادرات الشراكة، في إطار استراتيجية موريشيوس للتنفيذ، دعماً للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وكررت طلبها إلى الأمين العام تعزيز وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة، ودعت إلى توفير موارد طوعية جديدة وإضافية لتنشيط شبكة معلومات الدول الجزرية الصغيرة النامية^(٣). وطلبت الجمعية العامة أيضاً إلى وكالات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة أن تقوم، في حدود ولاية كل منها، بإدماج استراتيجية موريشيوس للتنفيذ في برامج عملها.

٢ - وهذا التقرير يقدم وصفاً للتقدم الذي أحرز في اتجاه تعزيز تنفيذ استراتيجية موريشيوس للتنفيذ استجابة للولاية المحدّدة في قرار الجمعية العامة ١٩٦/٦١. ولدى إعداد هذا التقرير تم الرجوع إلى الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بما يشمل اللجان الإقليمية، وكذلك المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية التابعة للدول النامية الجزرية الصغيرة، والمجتمع المدني، وحكومات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

ثانياً - الإجراءات الرامية إلى تعزيز تنفيذ استراتيجية موريشيوس

ألف - الاستعراض المواضيعي الذي أجرته لجنة التنمية المستدامة

٣ - عملاً بالولاية المحدّدة في قرار الجمعية العامة ١٩٦/٦١، خصّص الاجتماع التحضيري الحكومي الدولي للدورة الخامسة عشرة للجنة التنمية المستدامة نصف يوم

(١) تقرير الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بورت لويس، موريشيوس، ١٠-١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.05.II.A.4 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٣) انظر <http://www.sidsnet.org>.

لاستكشاف الخيارات والمبادرات المتعلقة بالسياسة كي تُعالج على نحو فعال التحديات التي تواجهها الدول النامية الجزرية الصغيرة النامية بالنسبة للمجالات الموضوعية التي تستعرضها اللجنة، وهي: توفير الطاقة من أجل التنمية المستدامة؛ والتنمية الصناعية؛ وتلوث الهواء/الغلاف الجوي؛ وتغيّر المناخ.

٤ - وتولّى فريق مكوّن من ثلاثة خبراء من الدول الجزرية الصغيرة النامية قيادة مناقشات تفاعلية بشأن الاستراتيجيات اللازمة للتواءم مع تغيّر المناخ وتخفيف المشكلات المرتبطة به باتباع نهج إقليمي؛ وتقديم توصيات لتحسين استمرار توافر إمدادات الطاقة الملائمة لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية وإمكانية حصولها عليها؛ ومقترحات بشأن اتباع تكنولوجيات جديدة لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على التواءم مع تغيّر المناخ وتحقيق التنمية المستدامة. وقد أبرز عدد من المشاريع المبتكرة والخيارات المتعلقة بالسياسة العامة. وقُدّمت جزر مارشال عرضاً بشأن استخدام طاقة المدّ والجزر لإعادة تكوين الشعب المرجانية بما يؤدي إلى استعادة الشواطئ ومزارع الأسماك في المياه الساحلية؛ وقُدّمت شبكة البعد الجنساني والطاقة في منطقة المحيط الهادئ عرضاً لمبادرة بعيدة الأثر من أجل المجتمعات المقيمة في المناطق الريفية والمناطق النائية، وهي مبادرة صمّمت بحيث يسهل حصول النساء على الطاقة بما يتناسب مع قدرتهن.

٥ - وشاركت الدول الجزرية الصغيرة النامية بنشاط في الدورة الخامسة عشرة للجنة التنمية المستدامة وفي الاجتماع التحضيري الحكومي الدولي، وهو ما أبرز الاهتمام ذا الأولوية الذي توليه تلك الدول للمجموعات المواضيعية. وإسهام الدول الجزرية الصغيرة النامية في المناقشة شمل الدعوة إلى اتباع سياسات للطاقة تتسم بالشمولية والتكامل وزيادة التمويل الموجه نحو استكشاف حلول بشأن الطاقة المتجددة، مع التركيز بشكل خاص على طاقة الرياح والطاقة الحرارية الأرضية وطاقة الكتلة الحيوية والطاقة الشمسية وطاقة موجات المدّ والجزر. وقد أبرزت تلك الدول رغبتها في أن تتاح بدرجة أكبر مبتكرات الطاقة المتجددة من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب بدعم من المجتمع الدولي ككل. وأكدت تلك الدول أهمية إيلاء اهتمام أكبر بتطوير مبتكرات الطاقة المتجددة الخارجة عن الشبكة، وخاصة بالنسبة للدول الأرخيبيلية المتعددة الجزر، مثل الجزر التي تقع في منطقة المحيط الهادئ. وأشارت بلدان منطقة المحيط الهادئ أيضاً إلى التكلفة الباهظة لتوريد الوقود الأحفوري إلى الجزر النائية التابعة لها وذلك بالنظر إلى ارتفاع رسوم النقل. ودعت تلك البلدان إلى تشجيع النظر في عقد اتفاقات لشراء الوقود الأحفوري بكميات كبيرة من أجل خفض التكاليف.

٦ - وجرى الإعراب عن التأييد لإقامة شراكات وتعاون تقني وبناء للقدرات بين القطاعين العام والخاص من أجل حفز التنمية الصناعية. وقد شجعت السياسات التي تركز على استخدام الموارد البحرية وصناعات المزارع المائية وتجهيز الأغذية البحرية. وأبرزت الدول الجزرية الصغيرة النامية الحاجة إلى زيادة الدعم المالي والتكنولوجي المقدم إلى تدابير التخفيف والمواءمة، واقتُرحت أن تُدرج في سياسات التوافق مع تغير المناخ مبتكرات من قبيل العودة إلى استعادة الموارد الطبيعية على نطاق ضيق. وجرى التأكيد أيضا على الحاجة إلى زيادة الاهتمام بالتأهب للكوارث وتخفيف آثارها وإدارتها في سياق استراتيجيات متكاملة للمواءمة وذلك بالنظر إلى تزايد تكرار وشدة الأحوال الجوية السيئة والكوارث الطبيعية الأخرى، وكذلك ما لها من آثار سلبية شديدة في التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٧ - وثمانيا مع التركيز المواضيعي في الدورة الخامسة عشرة للجنة التنمية المستدامة في مجلة منبر الموارد الطبيعية التي تصدرها كل ثلاثة أشهر إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ضمنت عددها الصادر في أيار/مايو ٢٠٠٧ قسما خاصا عن الدول الجزرية الصغيرة النامية^(٤). وهذا العدد من المجلة الذي يحمل عنوان "تغير المناخ والطاقة المتجددة: التركيز على الدول الجزرية الصغيرة النامية" تضمن مقالات عن الالتزامات المتعلقة بخفض نسب غاز الدفيئة، والتنوع البيولوجي، وتنمية المزارع السمكية، وأنواع الوقود البيولوجي، في ضوء ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية إزاء تغير المناخ واعتمادها على الوقود الأحفوري المستورد.

باء - إدماج استراتيجية موريشيوس للتنفيذ

٨ - كي يتحقق التنفيذ المتسم بأكبر قدر من الفعالية لولاية الجمعية العامة بالنسبة لتعميم مراعاة استراتيجية موريشيوس للتنفيذ على المستويين الوطني والإقليمي، وكذلك في البرامج ذات الصلة التي تنفذها منظومة الأمم المتحدة^(٥)، عقدت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في نيويورك، في نيسان/أبريل ٢٠٠٧، اجتماعا لمجموعة خبراء من أجل النظر في وضع إطار شامل لدمج ورصد تنفيذ استراتيجية موريشيوس. والاجتماع، الذي حضره خبراء حكوميون من الدول الجزرية الصغيرة النامية، وممثلون من منظومة الأمم المتحدة ومنظمات حكومية دولية إقليمية ومنظمات غير حكومية من الدول الجزرية الصغيرة النامية،

(٤) منبر الموارد الطبيعية، مجلة التنمية المستدامة التي تصدرها الأمم المتحدة، العدد ٣١ الصادر في ٢ أيار/مايو ٢٠٠٧.

(٥) انظر القرار ١٩٦/٦١.

عمل على تحديد التحديات الرئيسية التي صودفت في عملية تنفيذ استراتيجية موريشيوس وذلك من أجل تحديد إطار مشترك ونهج لتسهيل إدراج استراتيجية موريشيوس للتنفيذ.

٩ - وبحسب المشاركون مسائل تتعلق بمستوى وعي الموظفين الحكوميين باستراتيجية موريشيوس للتنفيذ وفهمهم لها؛ ودرجة استيعاب المخططيين الوطنيين ومديري التنمية للاستراتيجية؛ ودرجة توافر الاستراتيجية مع الأطر الإنمائية القائمة التي يجري تنفيذها بالفعل؛ ومستوى التشارك مع مجتمع المانحين من خلال استخدام إطار الاستراتيجية. وجرى تركيز الاهتمام على الحاجة إلى تعزيز سيطرة الحكومة على عملية التنفيذ وضمان أن يكون تقديم الدعم الإنمائي من جانب منظومة الأمم المتحدة على المستوى الوطني منسقا على نحو سليم ويعزز التجميع الفعال للمساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة على المستوى القطري.

١٠ - وعدم وجود إطار متكامل لرصد جميع الولايات في الكثير من الخطط الإنمائية على المستوى الوطني حُدّد كواحدة من المسائل التي سوف تُعالج عند وضع إطار لتعميم مراعاة استراتيجية موريشيوس للتنفيذ ورصد تنفيذها. وجرى أيضا إبراز الحاجة إلى أن يدعم المانحون دمج الاستراتيجية على الصعيد الوطني. واستمرار النظر إلى استراتيجية موريشيوس على أنها تمثل إطار عمل داخل قطاع البيئة وحده اعتبر أحد التحديات الأخرى التي تواجه تعميم مراعاة الاستراتيجية على نحو فعال. وجرى إبراز التباين في قدرة البلدان على إيجاد بيانات ملائمة كمجال ذي أهمية حاسمة بالنسبة لتعزيز المؤسسي وبناء القدرات بغية رصد تنفيذ استراتيجية موريشيوس بفعالية. وذكرت الدول الأعضاء أيضا أن هناك حاجة إلى أن تؤدي استراتيجيات الاتصال إلى تعزيز وعي الحكومة والمجتمع المدني على السواء باستراتيجية موريشيوس وكذلك فهمها لها.

١١ - وقد تأكد أن الدعم الذي تقدمه المنظمات التقنية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية له قيمة كبيرة في تعزيز القدرة الوطنية للدول الجزرية الصغيرة النامية على ضمان التنفيذ الشامل لاستراتيجية موريشيوس للتنفيذ. وجرى تركيز الاهتمام أيضا على الدول الجزرية الصغيرة النامية المرشحة للرفع من قائمة أقل البلدان نموا، مع مراعاة أنه من المرجح أن يكون للرفع من تلك القائمة أثر كبير في الجهود المحلية التي تهدف إلى مراعاة تعميم استراتيجية موريشيوس للتنفيذ.

١٢ - والاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة نُظِر إليها نظرة إيجابية كإطار قائم ملائم يمكن أن تُدرج فيه ولاية استراتيجية موريشيوس بالنظر إلى أن تصميم السياسة والاستراتيجية الإنمائيين الشاملين لها قد أُدمجت فيهما أبعاد اقتصادية واجتماعية وبيئية. ومن هذه الناحية جرى إبراز المشروع الذي تنفذه إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بدعم من إيطاليا

لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ على إعداد استراتيجيات إنمائية وطنية مستدامة كمبادرة مهمة جديدة بالمحاكاة في مناطق أخرى.

١٣ - وكان الاجتماع موضعاً للترحيب باعتباره أنه يمثل عملية تقييم ثمينة من شأنها أن تسهّل تحقيق تقدم في اتجاه زيادة فعالية تنفيذ استراتيجية موريشيوس وتعميم مراعاتها. ولهذا فقد أُنْفِقَ على أن توضع ترتيبات لتنفيذ إجراءات المتابعة.

جيم - الدعم المقدم من الأمانة العامة

١٤ - تواصل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، من خلال وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية التابعة لها، العمل من أجل تسهيل تنسيق تنفيذ جدول الأعمال المتعلق بتلك الدول على نطاق المنظومة من خلال آلية الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، وتقديم الدعم الفني والخدمات الاستشارية إلى تلك الدول من أجل النهوض بتنفيذ استراتيجية موريشيوس. ومن هذه الناحية فإن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تنفذ في تيمور - ليشتي برنامجاً إيضاحياً لتعزيز إمكانية الحصول على خدمات المياه العذبة والطاقة بشكل مستدام، كما أنها تشرف على مشروع تمويله إيطاليا لتحسين إدارة الموارد المائية وتطوير نظام للإمداد بالمياه في توفالو.

١٥ - ولا تزال شبكة المعلومات الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية تمثل أداة حيوية لتسهيل الاتصال فيما بين الجهات صاحبة المصلحة في تلك الدول بشأن المسائل المتعلقة بتنفيذ برنامج التنمية المستدامة. وتتيح شبكة المعلومات الفرصة لإجراء اتصال منتظم فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية المنتشرة في أماكن متفرقة، وتعزيز تبادل المعلومات فيما بين الأقاليم، وبناء القدرات على المستوى الوطني من خلال توعية الجهات صاحبة المصلحة وتعبئة خبراء من الدول الجزرية الصغيرة النامية، والمساعدة على إجراء البحوث وجمع البيانات وحشد نشر المعلومات التي لها أهمية في مجال الدعوة. وخلال السنة الماضية اضطلع بأعمال تحضيرية مهمة من أجل إعادة تصميم الموقع على شبكة الإنترنت كي يكون موقعا دينامياً ولتوسيع نطاقه. وبمجرد استكمال تلك الأعمال سوف تستجيب شبكة المعلومات على نحو أفضل للاحتياجات الإنمائية المهمة لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية.

دال - التعاون والاستجابة من جانب منظومة الأمم المتحدة

١٦ - من خلال العمل مع اللجان الإقليمية (انظر الجزء هاء أدناه)، واصلت الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة دعمها للنشاط لتنفيذ استراتيجية

موريشيوس، وهو ما شمل المشاركة في الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية.

١٧ - وذكرت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) في تقاريرها أنها قد بذلت جهوداً مركزة لإدماج استراتيجية موريشيوس للتنفيذ في أنشطتها وبرامج عملها. وقد نفذت منظمة اليونسكو مشاريع مختلفة في مناطق الدول الجزرية الصغيرة النامية. ومن خلال مبادرة تخفيف حدة الفقر لدى الشباب من خلال السياحة والتراث، التي تُشرك الشباب في السياحة المحلية وفي الحفاظ على مواقع التراث الثقافي والطبيعي، يجري الآن تنفيذ مشاريع في ثماني دول من الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي. وقد بدأت منظمة اليونسكو عدداً من المشاريع الجديدة في منطقة المحيط الهادئ وذلك من خلال شراكة "رؤية الشباب للحياة في الجزر" مع "مؤسسة المنارة".

١٨ - وواصلت منظمة اليونسكو دعمها لبرنامج "المدخل إلى لغات الشعوب الأصلية واللغات المهددة بالانقراض في منطقة البحر الكاريبي" بالتعاون مع جامعة "ويست إيندرز" وهو برنامج يشجع المحافظة على ما يزيد عن ٢٠ لغة من لغات السكان الأصليين في المنطقة. وفي العام الماضي عُقد أيضاً عدد من المؤتمرات وحلقات العمل بشأن موضوعات مثل الصناعات الابتكارية والتراث الثقافي والحقوق الجماعية، كما احتُفل بذكرى مرور مائتي عام على إلغاء تجارة الرقيق. وجرى تقديم الدعم لحماية التراث الثقافي غير الملموس وذلك لمشاريع في تونغابا، وجامايكا، والجمهورية الدومينيكية، وفانواتو، وكوبا. والمشاريع التي نُفذت في إطار برنامج "نظم المعرفة المحلية والمعرفة لدى الشعوب الأصلية" تضمنت دراسة تتعلق بمعرفة المرأة بالطبيعة والنباتات الطبية والطب التقليدي في موريشيوس ورودريغيس وريونيون. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٧ عقدت منظمة اليونسكو أيضاً حلقة عمل إقليمية دولية في جزر سيشيل بشأن التنوع الثقافي في الجزر.

١٩ - وحققت اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية تقدماً كبيراً في اتجاه وضع نظام تشغيلي للإنذار بأمواج تسونامي في المحيط الهندي وتخفيف آثارها. وقد أنشئت شبكة لمراكز وطنية للمعلومات المتعلقة بأمواج تسونامي، كما أدخلت تحسينات على الشبكات السيزمية الجغرافية ومحطات البحار العميقة. ونظمت اليونسكو أيضاً حلقات عمل معنية بوضع استراتيجيات وطنية للتراث العالمي وحلقات عمل تتعلق بإدارة الموارد الطبيعية في منطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادئ بكاملهما. وقد افتتح في آذار/مارس ٢٠٠٧ برنامج لبناء القدرات في منطقة البحر الكاريبي، كما أنشئت محميات جديدة للغلاف الحيوي في بالاو وولايات ميكرونيزيا الموحدة.

٢٠ - وبدأت اليونسكو في تنفيذ مشاريع جديدة في سياق البرنامج الدولي لتطوير الاتصالات التابع لها، وهي مشاريع تشجع تطوير وسائط الإعلام في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي آذار/مارس ٢٠٠٧، اعتمد البرنامج الدولي لتطوير الاتصالات ١٣ مشروعا وطنيا في ١١ دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية. بما يشمل ترينيداد وتوباغو، وسانت كيتس ونيفيس، وسانت لوسيا في منطقة البحر الكاريبي؛ وكذلك الرأس الأخضر وموريشيوس في منطقة المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي؛ وبالاو، وفيجي، ونيوا في منطقة المحيط الهادئ. وبدأ تنفيذ مشروع جديد مدته خمس سنوات (٢٠٠٦-٢٠١٠) ويتعلق ببناء القدرات على أساس التعليم من أجل تحقيق التنمية المستدامة في منطقة المحيط الهادئ. واليونسكو تدعم أيضا العملية التي ستؤدي إلى إنشاء الاتحاد الجامعي للدول الجزرية الصغيرة من خلال برنامج تعاوني مع جامعة "ويست إيندز". ولا يزال مستمرا أيضا تقديم الدعم إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية فيما يخص مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وجرى، بالاشتراك مع منظمة العمل الدولية، وضع إطار لمعالجة هذا الوباء بوصفه مسألة تخص أماكن العمل في المؤسسات التعليمية في منطقة البحر الكاريبي.

٢١ - وتقدم منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة دعما يتعلق بالسياسة العامة ودعمها تقنيا إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد أنشأت المنظمة أيضا صندوقا استئمانيا للأمن الغذائي وسلامة الأغذية وقدم ذلك الصندوق، بترعات من حكومة إيطاليا، مبلغا قدره ٩,٥ مليون دولار إلى البرامج الإقليمية للأمن الغذائي في منطقة المحيط الهادئ والبحر الكاريبي.

٢٢ - واعتمد مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، رسميا، في جلسته العادية الثامنة التي عقدت عام ٢٠٠٦ برنامج عمل بشأن التنوع البيولوجي في الجزر. وبرنامج العمل يتناول بشكل متكامل مجالات التركيز التي تشمل حماية التنوع البيولوجي، والمحافظة على مكوناته من أجل دعم رفاه الإنسان؛ وحماية المعارف والممارسات التقليدية؛ وبذل جهود من أجل ضمان أن يكون تقاسم المنافع الناتجة عن استخدام الموارد البيولوجية قائما على أساس العدالة والمساواة. وفي سياق التحضير لقيام مؤتمر الدول الأطراف بالنظر في برنامج العمل، أصدرت أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي نشرة عنوانها "ثروة الجزر: دعوة عالمية للحوار".

٢٣ - ونظمت أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي أيضا حلقة عمل بشأن نهج النظام الإيكولوجي والممارسة التقليدية في المناطق المحمية في الجزر الصغيرة من أجل بناء القدرات

ووضع مبادئ توجيهية وتبادل الدروس المستفادة. وأطلقت خلال الجلسة العادية الثامنة لمؤتمر الدول الأطراف ومبادرة التحدي الذي تواجهه ميكرونيزيا، التي يتمثل هدفها في إحداث خفض جوهري في المعدل الحالي لفقدان التنوع البيولوجي في المنطقة الفرعية لميكرونيزيا بالحيط الهادئ بحلول عام ٢٠١٠. وقد عملت الأمانة أيضا مع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ من أجل دمج عناصر برنامج العمل في جداول أعمال المنظمات التي تشارك في تنفيذ التدابير المتعلقة بالتأثر مع تغير المناخ وتخفيف آثاره في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وأنشأت الأمانة موقعا على شبكة الإنترنت بشأن التنوع البيولوجي في الجزر وقاعدة بيانات للجزر، كما أنها تقوم بدور مفيد في تنظيم الشراكة العالمية للجزر.

٢٤ - وقد عمل مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية على تعزيز الدعوة لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية وذلك من خلال نشر وتوزيع نشرات إعلامية ورسائل موجهة نحو تعبئة الدعم لتنفيذ استراتيجية موريشيوس. وقام مكتب الممثل السامي أيضا بتنظيم مناسبتين خاصتين في خريف عام ٢٠٠٦. والمناسبة الأولى، التي تناولت استراتيجيات لتحقيق أقصى قدر من الفوائد الاقتصادية وتعزيز المرونة في الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال السياحة المستدامة، جرى تنظيمها بمشاركة من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومنظمة السياحة العالمية. والمناسبة الثانية، وهي عرض قدمه مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، وُقِّرت معلومات عن الكيفية التي يمكن بها للدول الجزرية الصغيرة النامية أن تستفيد من الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ. وقد واصل مكتب الممثل السامي العمل من أجل دعم مشروع "تعزيز التواصل في منطقة المحيط الهادئ"، وذلك بتنظيم مناسبة خاصة في آذار/مارس ٢٠٠٧. ودعا مكتب الممثل السامي أيضا القائمين على الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث إلى تقديم تقرير مرحلي عن حالة تنفيذ الدول الجزرية الصغيرة النامية لإطار عمل هيوغو، ونظم في أيار/مايو ٢٠٠٧ مناسبة بشأن تغير المناخ والدول الجزرية الصغيرة النامية، وأقل البلدان نموا، وهي مناسبة قدّم فيها الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ عرضا إيضاحيا.

٢٥ - ونظم البنك الدولي مناسبة للاحتفال بافتتاح مرفق التأمين ضد مخاطر الكوارث في منطقة البحر الكاريبي الذي بدأ أعماله في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وذلك المرفق الابتكاري - الذي يُعتبر الأول من نوعه - سيقدم إلى الحكومات المشاركة الموجودة في المنطقة فرصة الحصول على السيولة فورا في حالة تأثرها بإعصار أو بجزء أرضية. واحتياطات هذا المرفق تقدّمها البلدان أو الجهات المانحة المشاركة. وقد ضمن المرفق أيضا القدرة على سداد مطالبات قيمتها ١١٠ ملايين دولار تتعلق بإعادة التأمين الدولي وأسواق رأس المال

الدولية. وسوف يكون المرفق بمثابة برنامج تحريبي يمكن تكراره في مناطق أخرى في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد أعربت الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ عن اهتمامها البالغ به.

٢٦ - وواصل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بذل جهوده الرامية إلى معالجة مسائل لها صلة بالتجارة والعملة في الدول الجزرية الصغيرة النامية. والأنشطة الرئيسية للمؤتمر تنطوي على إجراء بحوث وتحليلات، وتقديم المشورة في مجال السياسة العامة، وتقديم المساعدة التقنية بشأن استراتيجيات الانتقال السلس للدول الجزرية الصغيرة النامية التي أوصت لجنة السياسات الإنمائية برفعها من قائمة تلك الدول في عام ٢٠٠٦. وقُدمت مساعدة مباشرة إلى فانواتو، كما ستقدم إلى كل من توفالو وكيريباس في سياق تأهل هذين البلدين سابقا للرفع من تلك القائمة^(٦).

٢٧ - وعمل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أيضا على إبراز مدى الضعف الاقتصادي الذي تواجهه الدول الجزرية الصغيرة النامية، واشترك مع لجنة المحيط الهندي في تنظيم محفل بشأن مسألة منح تلك الدول معاملة خاصة في مجالي تمويل التنمية والتجارة المتعددة الأطراف. وقد خلص المحفل إلى أن مجال العمل الوحيد الذي يمكن أن يقدم فيه دعم إلى البلدان بسبب مركزها كدول جزرية صغيرة نامية هو مجال "المعونة من أجل التجارة"، بما يمثل نهجا تطلعا إزاء التعاون الدولي الذي يلقي دعما من الجهات المانحة والشركاء التجاريين للبلدان النامية الضعيفة.

٢٨ - ولا تزال منظمة السياحة العالمية تقدم دعما إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية في الجهود التي تبذلها لدمج خطط التنمية السياحية المستدامة في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية؛ وتعزيز وضع المبادرات وبناء القدرات في مجال السياحة المستدامة استنادا إلى المجتمع المحلي مع العمل في الوقت نفسه على حماية الموارد الثقافية والتقليدية والطبيعية؛ وتشجيع تحقيق توازن بين تنمية السياحة وتنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى؛ ودعم رصد نظم الإنذار المبكر وتقييمها وتطويرها. وقد عقدت منظمة السياحة العالمية خلال عام ٢٠٠٦ في جزر البهاما مؤتمرا بشأن إضفاء المرونة على قطاع السياحة في الدول الجزرية الصغيرة النامية مع زيادة الفوائد الاقتصادية إلى أقصى حد ممكن من خلال التنمية السياسية المستدامة. وبدأت المنظمة

(٦) استوفت توفالو وفانواتو وكيريباس معايير الرفع من قائمة الدول الجزرية الصغيرة النامية لأول مرة في استعراض قائمة تلك الدول الذي أجري عام ٢٠٠٦. وتُعتبر، بالتالي، بلدا مؤهلة في السابق للرفع من تلك القائمة. وإذا حققت تلك البلدان مرة أخرى في استعراض القائمة الذي سيجري عام ٢٠٠٩ نفس معايير الرفع من القائمة فإنه سيوصى بخروجها عام ٢٠١٣ ما لم يتبين للجنة السياسات الإنمائية أن هناك من الأسباب ما يدعو إلى التوصية بتأجيل مسألة الرفع من القائمة.

أيضا سلسلة من المشاريع الريادية للمساعدة على وضع وعرض سياسات للتكيف مع تغير المناخ بالنسبة للشواطئ والنظم الإيكولوجية الساحلية الأخرى. واعتمد مرفق البيئة العالمية مقترحات قدمت بشأن تقليل مواطن الضعف إزاء تغير المناخ التي يعاني منها قطاع السياحة في فيجي وملديف.

٢٩ - وسوف تعقد منظمة السياحة العالمية اجتماعين في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ بحث تحضر الاجتماعين الجهات الحكومية وغير الحكومية صاحبة المصلحة لبحث التحديات التي تواجهها تنمية السياحة بسبب تغير المناخ. وسوف يولي الاجتماعان اهتماما خاصا بأثر تغير المناخ في قطاعات السياحة بالجزر الصغيرة.

٣٠ - وأشار برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الأمم المتحدة - الممثل) إلى أنه قد عيّن في الآونة الأخيرة منسقا للدول الجزرية الصغيرة النامية. ووفقا لقرار مجلس إدارة البرنامج ٩/٢٠، اضطلع المجلس بأنشطة تدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجالات التأهب للكوارث، وتسجيل الأراضي، والمبادئ التوجيهية للتخطيط العمراني، والمساكن المقاومة للأعاصير، ووضع برنامج تدريبي للسلطات المحلية وجماعات تنمية المجتمعات المحلية بشأن إدارة المدن والمستوطنات البشرية الأخرى وتنميتها بشكل مستدام.

٣١ - وواصل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية جهوده الرامية إلى تعميم مراعاة استراتيجية موريشيوس. ونظّم البرنامج، بالتعاون مع محفل الحكم المحلي للكمونولث، برنامجا تدريبيا للزعماء المنتخبين محليا في جزر المحيط الهادئ. وقد استفاد حوالي ٣٠ متدربا من ثماني دول جزرية في المحيط الهادئ من برنامج تدريب المدربين من أجل تعزيز استدامة بناء القدرات. ويقوم في الوقت الحالي برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كجزء من التصدي العام لظاهرة أمواج تسونامي بتنفيذ "برنامج الاستجابة للمأوى واستعادته لجزر ملديف"، وهو برنامج تبلغ تكلفته ٢٣,٥ مليون دولار.

٣٢ - وقد اختتم بنجاح في أوائل عام ٢٠٠٧ برنامج المياه الدولية الذي يمول من جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومرفق البيئة العالمية وربط بين الإدارة المتكاملة للموارد المائية الساحلية ومسائل مصائد الأسماك البحرية، بما يشمل تقديم الدعم إلى مبادرات إدارة الموارد الطبيعية المعتمدة على المجتمعات المحلية في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ. وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومرفق البيئة العالمية يدعمان أيضا مشروع تكيف جزر المحيط الهادئ مع تغير المناخ الذي يهدف إلى تنفيذ تدابير لتسهيل التكيف مع تغير المناخ في ١١ جزيرة من جزر المحيط الهادئ وزيادة قدرتها على المقاومة في القطاعات الرئيسية المتعلقة بالمياه والزراعة والأمن الغذائي والهيكلة الأساسية الساحلي. ودمج القدرة على

التكيف في الخطط والعمليات الوطنية هو هدف أساسي لمشروع تكيف جزر المحيط الهادئ مع تغير المناخ، وهو المشروع الأول الذي ينفذ في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ للاعتماد على الصندوق الخاص لتغير المناخ. وسوف يدعم المشروع تنفيذ الأولويات الوطنية التي حدّدت في الرسائل الوطنية التي وجهت إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وفي برامج العمل الوطني للتكيف لأقل البلدان نموا وإطار عمل جزر المحيط الهادئ المتعلق بتغير المناخ للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٥.

٣٣ - ووافق مرفق البيئة العالمية أيضا على تقديم مجموعة منح تبلغ قيمتها ١٠٠ مليون دولار إلى ١٥ دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ وذلك من خلال اتفاق تم التوصل إليه في أيار/مايو ٢٠٠٧. وتلك الأموال، التي من المقرر أن يتم توزيعها على مدى فترة ثلاث سنوات، سوف تكون بمثابة نواه مالية لدعم البرامج التي تتيح لتلك الدول الأعضاء أن تركز استراتيجياتها على المسائل ذات الأولوية التي لها صلة بالبيئة وأن تنشئ إطارا لرصد التقدم على نحو أكثر فعالية. وسوف يركز الاهتمام على تنفيذ مجموعة من تدابير التكيف والحفظ في مواجهة تغير المناخ، وهي تدابير موجهة نحو المحافظة على التنوع البيولوجي وحماية النظم الإيكولوجية الهشة لتلك البلدان. وإضافة إلى المساعدة المقدمة للمبادرات الوطنية فإن المنح سوف تفيد أيضا المشاريع الإقليمية ودون الإقليمية، بما يشمل التحدي الذي تواجهه ميكرونيزيا.

٣٤ - وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ينفذ حاليا، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مشروعا يهدف إلى تكامل إدارة مستجمعات المياه والمناطق الساحلية في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي. والمشروع يساعد ١٣ دولة من تلك الدول على تعزيز قدرتها على تخطيط مواردها البحرية ونظمها الإيكولوجية وإدارتها إدارة مستدامة عن طريق إدخال تحسينات على الإدارة المتكاملة لمناطق أحواض المياه العذبة والمناطق الساحلية، وكذلك على الإدارة المتكاملة للموارد المائية. ويدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا الجهود التي تبذلها البلدان الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي لتعزيز القدرات الوطنية من أجل دمج استراتيجية لمكافحة تدهور الأراضي في خططها الإنمائية الوطنية. وفي إطار برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية، يجري أيضا تنفيذ تسعة مشاريع إيضاحية تستهدف التصدي لتهديدات معينة، من بينها مشاريع تتعلق بحماية المياه الجوفية وإدارة النفايات الصناعية ومعالجة مياه المجاري.

٣٥ - وواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقديم الدعم إلى مركز تغير المناخ في مجتمع منطقة البحر الكاريبي في بليز وساعد نيوي وبالاو في اتصاليهما الأول والثاني باتفاقية الأمم

المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. وفي منطقة المحيط الهادئ، استكمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة الدراسات السابقة لدراسات الحدودى والمتعلقة بالمشاريع الريادية لإدارة النفايات بالنسبة لعدد من الجزر، من بينها ساموا وفانواتو وفيجي، وقدم برامج تدريبية وحلقات عمل بشأن إدارة النفايات الحيوانية والتلوث البري. وواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضا إعادة تأهيل مناطق بحرية وساحلية منتقاة في جامايكا وتعزيز الحوار بشأن المناطق البحرية والساحلية في منطقة المحيط الهادئ من خلال مبادرة الشعاب المرجانية. وفي مجال إدارة المياه العذبة وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة برنامجا لجمع مياه الأمطار في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي وقدم مساعدة تقنية لمشاريع معالجة المياه المستعملة والتخطيط لها. ويقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة المساعدة أيضا إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ ومنطقة البحر الكاريبي في مجال معالجة تدهور الأراضي. وقد وُضع مشروع مماثل من أجل منطقة المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي.

٣٦ - ويواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة دعم برنامج للتوعية بالسياحة المستدامة في منطقة البحر الكاريبي، ويقدم مساعدة تقنية بشأن استخدام تكنولوجيات غير ضارة بالأوزون في قطاع السياحة. وتلقت الدول الجزرية الصغيرة النامية دعما من برنامج الأمم المتحدة للبيئة في بناء قدراتها على الوفاء بما عليها من التزامات بموجب بروتوكول قرطاجنة للسلامة البيولوجية. وقُدمت المساعدة التقنية أيضا إلى منطقة البحر الكاريبي الفرعية من أجل إعداد إطار للسلامة البيولوجية في منطقة البحر الكاريبي. ويجري في الوقت الحالي السعي من أجل الحصول على تمويل بالنسبة لاقتراح مشترك قُدم من جانب برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمركز العالمي لرصد الحفظ من أجل إنشاء قاعدة بيانات للتنوع البيولوجي في الجزر وإعداد أطلس عالمي لحفظ الجزر.

٣٧ - وقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة دعمه لتنفيذ إطار تعليمي إقليمي لمنطقة المحيط الهادئ، وهو إطار يركز على مسائل من بينها تطوير المناهج الدراسية، وتعزيز المجتمع المدني، ووضع برنامج للقيادة الإقليمية بشأن مسائل التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ. وعُقد في ساموا في نيسان/أبريل ٢٠٠٧ اجتماع لشبكة الشباب والبيئة في منطقة المحيط الهادئ وذلك من أجل إعداد صيغة عن الشباب من تقرير حالة البيئة في منطقة المحيط الهادئ وتوجيه رسالة من الشباب إلى اجتماع وزراء البيئة لمنطقة المحيط الهادئ المقرر عقده في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. وقد اضطلع بمبادرة مماثلة في منطقة البحر الكاريبي، وهو ما نتج عنه منشور توقعات البيئة العالمية للشباب في المنطقة.

٣٨ - ونفذ برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضا برامج لبناء القدرات والتدريب من أجل تعزيز تنفيذ أحكام الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي مجال التجارة، قدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة دعمه إلى بابوا غينيا الجديدة وجامايكا وموريشيوس في تقييم أثر السياسات التجارية في الزراعة والتنوع البيولوجي، وهو يسعى في الوقت الحالي من أجل الحصول على تمويل لافتتاح دورة تدريبية سنوية بشأن التجارة والبيئة في منطقة البحر الكاريبي.

هاء - الإجراءات المتخذة على الصعيدين الإقليمي والوطني

٣٩ - يقوم محفل جزر المحيط الهادئ بدور قيادي لشبكة المنظمات الإقليمية التي تدعم تنفيذ استراتيجية موريشيوس من جانب الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ. وتنفيذ استراتيجية موريشيوس تشمله ضمينا خطة منطقة المحيط الهادئ - الإطار الشامل للتنمية الوطنية والإقليمية الذي اعتمدته الدول الأعضاء في محفل جزر المحيط الهادئ عام ٢٠٠٥، والذي يركز على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة والحكم الرشيد والأمن في المنطقة. وقد أشارت أمانة محفل جزر المحيط الهادئ، التي ترصد التنفيذ الجاري للخطة، إلى القيود المستمرة المفروضة على مستوى القدرات على أنها تمثل العقبات الرئيسية التي تعترض التنفيذ الفعال.

٤٠ - وإطار خطة منطقة المحيط الهادئ لتعزيز النمو الاقتصادي تركز الاهتمام على توسيع نطاق التجارة وتحسين الهيكل الأساسي وزيادة المشاركة من جانب القطاع الخاص. ولتحسين تنقل اليد العاملة في المنطقة، قدمت نيوزيلندا خطة لأصحاب الأعمال الموسمين المعترف بهم، وهي خطة بدأ تنفيذها في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ ومن شأنها أن تسهل تشغيل عمال من الخارج للعمل في صناعات معينة من بينها البستنة. وقد وقّع عدد من الدول الجزرية في منطقة المحيط الهادئ، من بينها توفالو وتونغا وساموا وفانواتو، على اتفاقات للمشاركة في الخطة. ويجري تقديم الدعم لإدارة مصائد الأسماك. وقد قدّمت أيضا مساعدة من أجل وضع استراتيجيات وطنية للسياحة، بما يشمل تحسين المواقع على شبكة الإنترنت المتعلقة بمكاتب السياحة الوطنية في عدد من الدول الأعضاء، بما يشمل بابوا غينيا الجديدة، وتوفالو، وجزر سليمان، وكيريباس. وحدير بالملاحظة أيضا أنه قد أعدت مجموعة أدوات تدريبية تعتمد على شبكة الإنترنت وتعلق بتنمية الموارد البشرية.

٤١ - وذكر محفل جزر المحيط الهادئ أنه قد تحقق تقدم في اتجاه إنشاء مكتب لسلامة الطيران في منطقة المحيط الهادئ وفي اتجاه ضمان إصدار صكوك التصديق اللازمة لإنفاذ الاتفاق المتعلق بخدمات الطيران في جزر المحيط الهادئ. وفيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات

والاتصالات فإن الأعمال المضطلع بها قد حققت تقدما على الكثير من الجبهات، بما يشمل ما يتعلق بتقييم مدى "الاستعداد الإلكتروني" لدى بلدان جزر المحيط الهادئ؛ وتشجيع استخدام الحكومات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وسد الفجوة المتعلقة بالاتصالات في المناطق الريفية والمناطق النائية وذلك من خلال مبادرة للتوابع الاصطناعية تكون منخفضة التكلفة؛ وتنفيذ مبادرة "حاسوب حجري لكل طفل". وجرى أيضا إحراز تقدم في مجال التعليم وخاصة في اتجاه تعزيز المعايير ووضع إطار تأهيلي إقليمي. وتجدر الإشارة بصفة خاصة إلى أنه قد تم، بدعم من أستراليا، إنشاء "الكلية التكنولوجية لأستراليا ومنطقة المحيط الهادئ" التي سيبدأ قبول الطلاب فيها في النصف الثاني من عام ٢٠٠٧.

٤٢ - وقد حددت المسائل المتعلقة بالحكم على أنها من بين المسائل الأكثر تعقيدا وتثير قدرا كبيرا من القلق لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ، وخاصة بالنسبة للملكية الأرض والربط بين نظم الحكم الحديثة ونظم الحكم التقليدية. وفي مجال إدارة الأراضي، طُلب إجراء ١٠ دراسات لتحديد سبل تعزيز نظم ملكية الأرض وأولي اهتمام أيضا بتعزيز نظم جمع البيانات ونظم المعلومات الإحصائية وذلك من أجل معالجة ضعف القدرة الإحصائية في المنطقة.

٤٣ - وحدد محفل جزر منطقة المحيط الهادئ التحدي الذي ينطوي عليه جمع البيانات كمصدر للقلق المستمر وذلك لأنه جزء لا يتجزأ من مبادرات الرصد والدعم المتسمين بالفعالية لخطة منطقة المحيط الهادئ وخاصة فيما يتعلق بتقديم التقارير على المستوى القطري. ووجود نقص مزمن في القدرة البشرية والتقنية والمالية بين الجهات صاحبة المصلحة في الدول الأعضاء يمثل أيضا تحديا رئيسيا للتنفيذ الفعال. ومن هذه الناحية توجد حاجة ملحة إلى زيادة القدرة على المستوى الوطني بالنسبة للمبادرات القانونية والتشريعية والتنظيمية.

٤٤ - وأسهم مركز العمليات لمنطقة المحيط الهادئ التابع للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في وضع عدد من أطر التنمية المستدامة، بما في ذلك إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وخطة منطقة المحيط الهادئ. وقدمت اللجنة خدمات بناء القدرات إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ وذلك من خلال عقد عدد من حلقات العمل واجتماعات أفرقة الخبراء بشأن مسائل تشمل التوسع الحضري، وجمع الإحصاءات وإدارتها، وبناء القدرات الوطنية، والتجارة والاتفاقات الدولية. وبدأت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، في فيجي عام ٢٠٠٧، الدراسة الاستقصائية الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، كما أنها أجرت دراسات تتعلق

بخطط إنشاء الشبكات الكهربائية وبتحديد مدى ملائمة تكنولوجيات الاتصالات للاستخدام المستدام في المنطقة من الناحيتين التقنية والتجارية.

٤٥ - ولا تزال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تواصل القيام بدور متكامل في تعبئة الدعم الإقليمي كي تنفذ الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي استراتيجية موريشيوس. وقد قررت دول منطقة البحر الكاريبي الأعضاء أن تكون لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي التابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بمثابة محفل حكومي دولي لتوجيه ومراقبة التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية موريشيوس وأن تعمل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي كأمانة لآلية التنسيق الإقليمي التي لم يتم إنشاؤها رسمياً بعد.

٤٦ - وبغية تحديد التحديات المعينة التي تواجهها الدول المشاركة والدول الأعضاء بالنسبة لتنفيذ استراتيجية موريشيوس، أجرت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عام ٢٠٠٦ دراسة استقصائية فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي. وقد بينت نتائج الدراسة أن الوعي العام باستراتيجية موريشيوس للتنفيذ ليس منتشرًا كما يجب وأن الدول الجزرية الصغيرة النامية لا تزال تجد صعوبة في الحصول على موارد مالية وتقنية لدعم تنفيذ الاستراتيجية. وظلت أيضاً الحاجة إلى تعزيز مؤسسي مصدرا للقلق المستمر. وأبرزت تلك الاحتياجات المستمرة المتعلقة بالقدرة المؤسسية والتي أعربت عنها الدول الأعضاء أهمية ضمان أن تصبح آلية التنسيق الإقليمية لتنفيذ استراتيجية موريشيوس، بعد اعتمادها رسمياً، موضعاً للتنفيذ في أقرب وقت ممكن.

٤٧ - واستمرت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في تقديم خدمات البحوث والخدمات التقنية والاستشارية إلى الدول الأعضاء فيها، وهي لا تزال مشتركة بنشاط في مبادرة منطقة البحر الكاريبي - وهي الحركة التي تقودها دول منطقة البحر الكاريبي للحصول على اعتراف دولي بمنطقة البحر الكاريبي كمناطق خاصة في سياق التنمية المستدامة، وهو ما كان مفيداً بالنسبة لوضع إطار للتعاون من أجل زيادة فعالية إدارة منطقة البحر الكاريبي. وفيما يتعلق بتقييم الكوارث فإن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عقدت في أوائل عام ٢٠٠٧، بالتعاون مع المنظمات الإقليمية ذات الصلة التي تشمل وكالة الاستجابة لحالة الكوارث الطارئة في منطقة البحر الكاريبي وأمانة منظمة دول شرقي البحر الكاريبي، اجتماعاً للنظر في منهجيات تقييم الكوارث من أجل استخدامها على النحو الأمثل.

٤٨ - وواصلت لجنة المحيط الهندي العمل كآلية إقليمية مؤقتة لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي على تنفيذ استراتيجية موريشيوس. ويحدد برنامج العمل الإقليمي للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨، الجاري تنفيذه، مجالات العمل ذات الأولوية على أنها تشمل مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ والتأهب للكوارث وتخفيف آثارها ومواجهتها؛ والاستفادة من موارد المياه العذبة وإدارة المياه المستعملة؛ وتعزيز الأمن الغذائي؛ وإدارة مناطق المحيطات والمناطق الساحلية؛ وتنفيذ تدابير المواءمة لمواجهة تغير المناخ وارتفاع سطح البحر؛ والتجارة.

٤٩ - وتعمل لجنة المحيط الهندي على تعبئة الموارد لدعم تنفيذ ذلك البرنامج، مع تسهيل زيادة فعالية الربط الشبكي الفعال بين دول منطقة المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي وبرامج الأمم المتحدة القائمة، بما يشمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد أجري، بدعم من أمانة الكومنولث، تقييم لحالة التأهب لمواجهة الكوارث في بلدان المحيط الهندي، وذلك بغية وضع استراتيجية إقليمية داخل نطاق إطار عمل هيوغو. وجرى تركيز الاهتمام أيضا على إعداد تقرير إقليمي بشأن تغير المناخ لعام ٢٠٠٧ وعقد محفل بشأن التجارة والدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد تبين للجنة أن تقديم مساعدة تقنية فعالة يمثل تحديا بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية إلا بالنسبة لمناطق معينة وعلى نطاق محدود. وقد اعتبر أن زيادة الدعم السياسي والمالي ضرورية لتعزيز قدرة اللجنة على تشجيع التنفيذ الفعال لاستراتيجية موريشيوس للتنفيذ في المنطقة.

٥٠ - وفي موريشيوس، تضمنت البرامج والمشاريع الجارية في مجال تغير المناخ برنامجا وطنيا للتنفيذ، ولجنة متعددة القطاعات لتغير المناخ، والإعداد لإجراء اتصال وطني أولي مع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. وجرى استكمال خطة عمل لتغير المناخ، وتقييم وحصر للاحتياجات التكنولوجية، ومشاورات مع الجهات صاحبة المصلحة. وتعمل الحكومة على تنفيذ مشاريع تتعلق بطاقة الرياح والطاقة الشمسية. ولتحقيق المزيد من التقدم في الجهود الإنمائية المتعلقة بتنمية موارد الطاقة، جرى تنفيذ عدد من البرامج التي تشمل افتتاح المزيد من محطات الطاقة ومشاريع تتعلق بزيادة الإنتاجية والكفاءة والموثوقية بالنسبة للطاقة وتحسين استغلال مصادر الطاقة المتجددة، بما يشمل طاقة الرياح وثقل قصب السكر. وأدى تنفيذ حملة وطنية لتوفير الطاقة من أجل زبائن الداخل، وحملات موجهة نحو الطلاب إلى زيادة الوعي العام بالحاجة إلى حفظ الطاقة. ويجري أيضا إيلاء اهتمام كبير بإجراء تطويرات

في صناعة السكر وذلك بهدف توليد الكهرباء وإنتاج الإيثانول والكحوليات ذات القيمة المضافة.

٥١ - وتشمل الجهود الرامية إلى تخفيف أثر الكوارث زيادة دقة نظم الإنذار بالأعاصير وإعداد استراتيجية وطنية شاملة للحد من المخاطر الناجمة عن الكوارث. وتقوم موريشيوس، في إطار برنامجها الوطني لإدارة النفايات الصلبة، بتنفيذ نظام يعتمد على تقليل النفايات وتحسين طرق جمعها وإعادة تدويرها مع إقامة منشآت جديدة وتحديث المرافق القائمة. وفيما يتعلق بمصائد الأسماك والموارد الساحلية، أنشأت موريشيوس صندوقاً استثمارياً لصائدي الأسماك، وهو صندوق يستهدف صائدي الأسماك الحرفيين وصائدي الأسماك الذين يتعاملون مع المصارف وعمال مناجم الرمال السابقين وذلك بغية تعزيز قدرتهم على إدارة الاستحقاقات وتنويع العمليات. وتقوم موريشيوس أيضاً بتنفيذ خطط لتوسيع نطاق تربية الأحياء المائية، وهي تسعى من أجل النهوض بتمويل أنشطة صيد الأسماك وتحسين رصد شعابها المرجانية ومناطق محمياتها البحرية. وقد أعدت وحدة الموارد المائية خطة متكاملة تحمل اسم "رؤية لعام ٢٠٤٠"، وهي خطة تشمل مبادرة لزيادة الطاقة التخزينية؛ وتقليل الفواقد في نظم التوزيع؛ وزيادة طاقة معالجة مياه الشرب؛ وتعزيز الدراسات الاستقصائية الهيدروغرافية وتحليل سلامة السدود في المستودعات الضخمة؛ وإصلاح السدود؛ واستخدام أساليب للري أكثر كفاءة؛ وضمان الاستفادة من المياه الجوفية بشكل مستدام؛ وتحسين شبكة المجاري؛ والتوسع في استخدام مياه الصرف المعالجة لأغراض الري.

٥٢ - وفي عام ٢٠٠٦ أصدرت موريشيوس قانون حماية النبات، واستكملت قائمة الآفات الخاضعة للحجر الصحي، ووضعت صياغة لقانون حقوق الاستنبات من أجل معالجة مسائل مثل مسألة الحصول على المواد الوراثية واستخدامها، وأنشأت لجنة وطنية للسلامة البيولوجية، وبدأت في تنفيذ إطار للسلامة البيولوجية. وقد تناول تنقيح أجرته موريشيوس لسياساتها المتعلقة بالغابات في عام ٢٠٠٦، بطريقة متكاملة، الإدارة المستدامة للغابات والحفظ والسياحة الخضراء. واقترح إنشاء مركز للمعرفة، وهو ما سيكون من شأنه زيادة بناء القدرات وتعزيز التدريب الرسمي في مكان العمل، في حين أن وضع خطة استراتيجية وطنية في مجال المعلومات والاتصالات سوف يؤدي إلى إيجاد "جزيرة حاسوبية" وتقديم التدريب إلى المهنيين في ذلك المجال.

واو - الدعم الدولي

٥٣ - واصلت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال وكالة حماية البيئة والإدارة الوطنية للمحيطات والغلاف الجوي ووكالة التنمية الدولية التابعة لها، دعم الجهود التي تبذلها

الدول الجزرية الصغيرة النامية لمعالجة المسائل المتعلقة بإدارة النفايات والتأهب للكوارث والاستخدام المستدام للموارد الساحلية والبحرية. وقد خصص مبلغ قدره ٤,٦ مليون دولار تقريبا لدعم حفظ مواقع وكنوز التراث الثقافي من خلال "صندوق السفير لحفظ التراث الثقافي". وتستخدم الولايات المتحدة أيضا مؤسسة لتحديات الألفية ووكالة الولايات المتحدة للتجارة والتنمية، في تمويل ودعم مشاريع تهدف إلى تحسين النقل إلى مواقع الخدمات الاجتماعية والأسواق المحلية والموانئ والمطارات، وكذلك إلى إدخال تحسينات على الاتصالات السلكية واللاسلكية في بلدان مختلفة، من بينها الرأس الأخضر وفانواتو. وقدمت الولايات المتحدة المساعدة أيضا إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ لمواجهة أمراض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والدرن والملاريا.

٥٤ - وعلى مدى العام الماضي، قدمت حكومة الولايات المتحدة حوالي مليون دولار لدعم مشاريع الحكم الرشيد في جامايكا، والجمهورية الدومينيكية، وسان تومي وبرينسي، وهاييتي. وتعاون أيضا وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة مع الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال بناء القدرات من أجل تحقيق التنمية المستدامة وذلك بتشجيع التعليم القائم على المعايير وتحسين الإدارة المالية وإجراء إصلاحات أخرى.

٥٥ - ودعمت اليابان تنفيذ استراتيجية موريشيوس في منطقة البحر الكاريبي من خلال مشاريع تتعلق بإدارة النفايات، والإنتاج المستدام، وتشجيع استخدام الطاقة النظيفة، والتنمية السياحية، وعزل الكربون في الأراضي الرطبة. وأقامت اليابان شراكة مع الوكالة الكاريبية للاستجابة الطارئة في حالات الكوارث من أجل اتخاذ مبادرات للتأهب للكوارث، وواصلت تقديم الدعم لإنعاش غرينادا وجامايكا في أعقاب تعرضها للإعصار "إيفان" وذلك من خلال عدد من مشاريع التعمير. وفي عام ٢٠٠٧ بدأت اليابان أيضا مشاريع لتنمية مصائد الأسماك في ترينيداد وتوباغو، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسورينام، إضافة إلى مواصلة تقديم دعمها إلى المعهد الكاريبي للتدريب والتنمية في مجال مصائد الأسماك.

٥٦ - ولا تزال اليابان تقوم بأنشطة في منطقة المحيط الهادئ. فقد استضافت اليابان برامج تدريبية جماعية بشأن الجوانب المختلفة للتجارة والتنمية الاقتصادية ومولت بشكل مباشر مشاريع لتحسين هياكل أساسية مادية وهياكل أساسية للاتصالات في جميع أنحاء المنطقة. وقدمت الحكومة التدريب في مجال إدارة مصائد الأسماك والتقنيات المستدامة لتربية الأحياء المائية، كما أنها تدعم تنمية السياحة المستدامة عن طريق بناء القدرات في العديد من الدول الأعضاء في منطقة المحيط الهادئ. وقدمت اليابان المساعدة أيضا في عدد من المجالات المهمة التي تشمل مجالات إدارة النفايات، وحماية مستجمعات المياه، والبحوث المتعلقة بالغابات،

وتغير المناخ، وحماية الشعاب المرجانية، والتوعية بالبيئة. ويجري أيضا تقديم الدعم من أجل تعزيز برامج التحصين والتغذية والصحة في المنطقة. والدعم الذي تقدمه اليابان للأمن في المنطقة يشمل التدريب في مجال التخفيف من أثر الكوارث وإدارتها ومجال الجريمة المنظمة.

٥٧ - وفي عام ٢٠٠٧، مددت حكومة الدانمرك لمدة عام واحد الدعم الذي تقدمه إلى لجنة العلوم الجيولوجية التطبيقية في منطقة جنوب المحيط الهادئ من أجل تنفيذ سياسات الطاقة ومشروع تخطيط الأعمال الاستراتيجية في منطقة المحيط الهادئ. وقدمت الدانمرك منذ عام ٢٠٠٤ مساهمات قيمتها ١,٩ مليون دولار لذلك المشروع الذي يهدف إلى تحسين قدرة ١٤ دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ على وضع وتنفيذ سياسات وطنية للطاقة.

ثالثا - الاستنتاج

٥٨ - سوف يولى في السنة القادمة اهتمام بزيادة الوعي فيما بين جميع الجهات صاحبة المصلحة في استراتيجية موريشيوس للتنفيذ كاستراتيجية شاملة للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية؛ ولتعزيز القدرة الوطنية على زيادة الفعالية بالنسبة لاستيعاب الاستراتيجية وتعميم مراعاتها؛ ولدعم المنظمات والآليات الإقليمية بغية تحسين دعمها للجهود الوطنية؛ ولتشجيع زيادة الاستجابة الملائمة والدعم المركز داخل وكالات منظومة الأمم المتحدة ومجتمع المانحين للنهوض بجدول أعمال التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٥٩ - وسوف يستمر العمل بشأن تصميم إطار عمل مدمج، ورصد اتفاقية موريشيوس للتنفيذ وذلك من أجل تشجيع تنفيذها على نحو منسق مع الاستراتيجيات والخطط الإنمائية القائمة، بما يشمل الأهداف الإنمائية للألفية. ومن هذه الناحية سوف يستمر تقديم الدعم في منطقة المحيط الهادئ لتصميم وتنفيذ استراتيجيات إنمائية مستدامة وطنية في الدول الجزرية الصغيرة النامية، كما أنه سيجري استكشاف إمكانية تنفيذ مشاريع مماثلة في مناطق أخرى.

٦٠ - وينبغي أيضا أن يولى اعتبار، في إطار دمج استراتيجية موريشيوس للتنفيذ، لتحسين التماسك في تقديم المساعدة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية من جانب منظومة الأمم المتحدة ومجتمع المانحين. وسوف يولى اهتمام خاص بالتحديات المتعلقة بالقدرة والتي لا تزال البلدان الجزرية الصغيرة النامية تواجهها في الجهود التي تبذلها لتنفيذ استراتيجية موريشيوس.